ردمد: ٠٣٤٥-٢٢٢٧
ردمد الالكتروني: ٩١٥٢-٢٣١١

ملفُ العدَد
من قطوف الآل
في هدي لسانسات الخطاب

العميد

مجلّة فصليّة محكّمة
تُعنى بالأبحاث والدّراسات الإنسانيّة

السنة الثالثة . المجلد الثالث. العدد الاول
جمادى الأولى ١٤٣٥هـ آذار ٢٠١٤م

سورة المجادلة / الآية (١١)

مجلة فصلية محكمة

تعنى بالأبحاث والدراسات الإنسانية

تصدر عن العتبة العباسية المقدسة
مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جمهورية العراق
معتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة الثالثة . المجلد الثالث . العدد الأول
جمادى الأولى ١٤٣٥هـ آذار ٢٠١٤م

الترقيم الدولي

ردمد: Print ISSN: 2227–0345

ردمد الألكتروني: Online ISSN: 2311 - 9152

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ١٦٧٣ لسنة ٢٠١٢م

كربلاء المقدسة ـ جمهورية العراق

Tel: +964 032 310059 **Mobile:** +964 771 948 7257

http: //alameed.alkafeel.net

Email: alameed@alkafeel.net

المُشرف العام

السّيد أحمَد الصّافي

الأمينُ العام للعتَبة العبّاسِيّة المقدّسَة

الهَيْأة الإسْتِشارِيَّة

أ.د. طارق عبد عون الجنابي . كلية التربية . الجامعة المستنصرية

أ.د. رياض طارق العميدي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة بابل

أ.د. كريم حسين ناصح . كلية التربية للبنات . جامعة بغداد

أ. د. تقي بن عبد الرضا العبد واني . كلية الخليج . سلطنة عمان

أ. د. غلام نبيل خاكي . جامعة كشمير . مركز دراسات آسيا الوسطى

أ.د. عباس رشيد الدده . كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة بابل

أ. د. سَرحان جَفات سَلمانْ . كليَّة التربيَة . جامعَة القادسِيَّة

أ.م.د. علاء جبر الموسوي . كلية الآداب . الجامعة المستنصرية

أ.م.د. مشتاق عباس معن . كلية التربية . ابن رشد . جامعة بغداد

رئيس التحرير

السَّيد ليْث الموسَوى

رَئيس قسْم الشؤُون الفكريَّة والثقافيَّة

في العتبَة العبّاسِيَّة المقدَّسَة

مدير التحرير

أ. م. د. شوقي مصطفى الموسوي (كلية الفنون الجميلة/ جامعة بابل)

سكرتير التحرير

رضوان عبدالهادي السلامي

سكرتير التحرير التنفيذي

سرمد عقيل أحمد

هيأة التحرير

أ. د. عادل نذير بيري (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء)

أ. م. د. علي كاظم المصلاوي (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء)

أ. م. د. عز الدين الناجح/ جامعة منوبة/ تونس

أ. م. د. خميس الصباري (كلية ألآداب والعلوم/ جامعة نزوة/ سلطنة عمان)

أ. م. د. أحمد صبيح محسن الكعبي (كلية التربية/ جامعة كربلاء)

أ. م. حيدر غازي الموسوي (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل)

التدقيق اللغوي

م. د. علي كاظم علي المدني

(كلية التربية/ جامعة القادسية)

أ. م. د. شعلان عبدعلي سلطان

(كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة بابل)

الإدارة والمالية

عقيل عبدالحسين الياسري

الموقع الإلكتروني

سـامر فلاح الصافي

التصميم والإخراج الطباعي: رائد الأسدي

قواعد النشر في المجلة

مثلما يرحّب العميد أبو الفضل العباس عليه السلام بزائريه من أطياف الإنسانية، تُرحّبُ مجلة (العميد) بنشر الأبحاث العلمية الأصيلة، وفقا للشروط الآتية:

١. تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات العلوم الإنسانية المتنوّعة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، ومكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، التي لم يسبق نشرها.

٢. يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD) بحدود (١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠) كلمة، بخط Simpelied Arabic على أن ترقّم الصفحات ترقيما متسلسلا.

٣. تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في حدود صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخّص بحدود (٣٥٠) كلمة.

٤. أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان واسم الباحث/ الباحثين، وجهة العمل، والعنوان، ورقم الهاتف، والبريد الألكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث أو الباحثين في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.

٥. يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن: اسم الكتاب، اسم المؤلف، اسم الناشر، مكان النشر، رقم الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة. هذا عند ذكر

المصدر أول مرة، ويذكر اسم الكتاب، ورقم الصفحة عند تكرّر استعماله.

٦. يزوَّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات.

٧. تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

٨. إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالهما، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.

٩. أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى ا لباحث تقديم تعهّد مستقلّ بذلك.

١٠. تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، ويخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.

١١. تخضع البحوث لتقويم سرّي لبيان صلاحيّتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ) يبلّغ الباحث بتسلّم المادة المرسَلة للنشر خلال مدّة أقصاها

أسبوعان من تاريخ التسلّم.

ب) يخطر أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقّع.

ج) البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

د) البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

هـ) يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، ومكافأة مالية.

١٢. يراعي في أسبقية النشر:

أ) البحوث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب) تاريخ تسلم رئيس التحرير للبحث.

ج) تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

د) تنويع مجالات البحوث كلما أمكن ذلك.

١٣. لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقتنع بها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

١٤. ترسل البحوث على الموقع الالكتروني للمجلة alameed. alkafeel.net من خلال ملئ إستمارة إرسال البحوث.. أو تُسلم مباشرةً الى مقر المجلة على العنوان التالي: العراق / كربلاء المقدسة / حي الحسين عليه السلام / مجمع الكفيل الثقافي.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education & Scientific Research
Research and Development

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

العدد: ب ت ع/ ٢١٢٤
التاريخ: ١٢/ ٢/ ٢٠١٤

No :
Date:

العتبة العباسية المقدسة / قسم الشؤون الفكرية والثقافية

م/ مجلة العميد

تحيـــــــة طيبـــــــة...

اشارة الى رسالتكم الالكترونية الواردة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ و بكتابنا المرقم ب ت ١٢٢٣١/٤ في ٢٠١٢/١٢/٢٠ ، ونظرا لحصول مجلتكم (مجلة العميد) على الترقيم الدولي (ISSN) الخاص بها ، تقـرر إعتماد المجلة اعلاه لاغراض الترقية العلمية .

...مع التقديـــــــــر

أ.م.د محمد عبد عطية السراج
المـدير العـام لـدائرة البحث والتطوير
٢٠١٢/٣/١٢

نسخة منه الى :
- البحث والتطوير/ قسم الشؤون العلمية
- الصادرة

Email scientifiedep@rddiraq.com
(الموقع الالكتروني للدائرة) www.rddiraq.com
الهاتف / ٦٥٠٠٠٣/٣٣٥٥
Tel : 7194065

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة العدد

أن تنظر إلى النصّ من عين ثالثة؛ ذلك تمحيص عميق، هكذا كان ملف العدد الحالي من مجلة العميد، فمنظار التراث كان عين القراءة الأولى، ومنظار الحداثة وما بعدها كان عين القراءة الثانية؛ فجمعناهما في سلّة واحدة لننتج منها منظاراً ثالثًا محاطًا بقداسة النصّ المنبعث من الآل الطاهرين.

وتأسيسًا على ما مرّ ذكره، وسمنا الملف بـ (من قطوف الآل عليهم السلام في هدي لسانيات الخطاب)؛ إذ ضمّ ثلاث دراسات كانت الأولى بعنوان (بنية الحجاج من منظور الخطاب في خطبة الزهراء عليها السلام)، أما الثانية فكانت بعنوان (خطبتا الزهراء عليها السلام دراسة في البعد التداوليّ في ضوء نظرية أفعال الكلام)، على حين كان ختام الملف بدراسة (بلاغة الإقناع: قراءة حجاجية في خطب الإمام الحسين عليه السلام).

وعوْدَاً على الخطوة التي بدأناها في العدد السابق من استكمال نشر البحوث المشاركة في مؤتمر العميد العلميّ العالميّ الأول، طرّزنا هذا العدد بثلاثة أبحاث تنوّعت بين ثلاثة حقول معرفية؛ إذ كتب أ.م.د. عادل محمد زيارة من كلية الآثار في جامعة القاهرة بحثًا عن (عمارة مشاهد آل البيت عليهم السلام في القاهرة وقدسيتها عند أهل مصر)، أما أ. م. د. فضل ناصر مكوع من جامعة عدن فكتب عن (عدن في الشعر

العربي الحديث)؛ ليكون خاتمة هذه الشذرات بحث أ.م.د. مصباح الشيباني من تونس الذي عنونه بـ (الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائب). واستكمالًا للحقول المعرفية الأخرى، انتقت هيأتا المجلة (الاستشارية والتحريرية) أربعة بحوث أخرى توزّعت بين ثلاث جامعات: بغداد، المستنصرية، القادسية؛ لتغطي أكبر مساحة بحثية من العلوم الإنسانية.

آملين، ونحن في نقطة الشروع الثالثة من سني عمر المجلة، أن يكون توجّه الباحثين ولاسيما الأكاديميين منهم تصاعديًا، كتصاعدية همّة القائمين على المجلة... والحمد لله أولاً وآخراً...

٢١ بلاغة الاقناع ... قراءة حجاجية في خطب الامام الحسين عليه السلام
الباحث رائد حاكم الكعبي .. ماجستير لغة عربية من كلية التربية والعلوم الانسانية في جامعة بابل

٥١ خطبتا الزهراء عليها السلام ... دراسة في البعد التداولي (في ضوء نظرية أفعال الكلام)
م. د. خالد حوير الشمس..
جامعة ذي قار/كلية الآداب/قسم اللغة العربية

٧٧ بنية الحجاج من منظور لسانيات الخطاب ... في خطبة الزهراء عليها السلام
أ. م. د. فاطمة كريم رسن...
جامعة بغداد/كلية التربية – ابن رشد/ قسم اللغة العربية

١١٣ عمارة مشاهد آل البيت عليهم السلام في القاهرة وقدسيتها عند أهل مصر (دراسة أثارية حضارية)
(من بحوث مؤتمر العميد العلمي العالمي الأول)
أ. م. د. عادل محمد زيادة...
كلية الاثار / جامعة القاهرة / جمهورية مصر العربية

١٥٧ عدن في الشعر العربي الحديث
(من بحوث مؤتمر العميد العلمي العالمي الأول)
أ. م. د. فضل ناصر مكوع... أستاذ الأدب والنقد المشارك
جامعة عدن / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

٢٠٣ الثّورة التّونسية والعدالة الاجتماعية (التّجانس الغائب)
(من بحوث مؤتمر العميد العلمي العالمي الأول)
أ. م. د. مصباح الشيباني... جامعة صفاقس/كلية الآداب والعلوم الإنسانية/قسم علم الإجتماع / تونس

٢٢٩ قواعد التجويد للعلامة السيد محمد الجواد العاملي (ت١٢٢٦هـ)
(دراسة وتحقيق)
م. د. عادل عباس النصراوي... مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

٣٠٥ استشراء ظاهرة الفساد المالي في العصر الاموي
أ.م.د. عمار عبودي نصار / الباحث حسين جواد المحنة
كلية الاداب / جامعة الكوفة / قسم التاريخ

٣٤٩ الوظيفة الدينية في مدينة الكوفة وإقليمها الوظيفي
أ.م.د. علي لفتة سعيد
جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الجغرافية
أ.م.د. احمد حمود محيسن
جامعة كربلاء / كلية التربية / قسم الجغرافية التطبيقية

٣٨٩ أبنية المشتقات في ضوء القياس الصرفي والاستعمال اللغوي
م. د. رياض عبود الحسيني
الجامعة المستنصرية / كلية الاداب / فسم اللغة العربية

٤٢٧ **التلازم الدّلالي للفظة الأُنس في القرآن الكريم**
أ.م. د جنان منصور الجبوري
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

15 The Application of Proximity Principle to Conversational Texts
Asst. Lecturer. Nidhal Jalil Hamzah/University of Al-Qadisiya/College of Education/Department of English

ملفُّ العَدَد

من قُطوف الآل عليهم السلام
في هدي لسانيات الخطاب

بلاغة الاقناع
قراءة حجاجية في خطب الامام الحسين عليه السلام

خطبتا الزهراء عليها السلام
دراسة في البعد التداولي في ضوء نظرية أفعال الكلام

بنية الحجاج من منظور لسانيات الخطاب
في خطبة الزهراء عليها السلام

٣٥. عدن في عيون الشعراء، الدكتور أحمد علي الهمداني وآخرون، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٣٦. قبسات من جهادية المتنبي، فضل ناصر مكوع، مطابع التوجيه صنعاء، ط١، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.
٣٧. مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل بن أبي عبدالله الشيباني (ت٢٤١هـ) مؤسسة قرطبة، مصر.
٣٨. هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، الأمير أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، دار العودة بيروت الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

الثورة التّونسية
والعدالة الاجتماعية
(التّجانس الغائب)

Tunis Revolution
and the Social Justice
(The Absent Mergence)

أ.م.د.مصباح الشيباني

جامعة صفاقس

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علم الإجتماع

تونس

Asst. Prof.Dr. Musbah Al-Shebani

Univercity of Safaqas

College of Art & Human Scensis

Department of Socilogy

Tunis

من البحوث المشاركة في

مؤتمر العميد العلمي العالمي الاول

المنعقد تحت شعار

نلتقي في رحاب العميد لنرتقي

للمدة من ٢٥-٢٦ تشرين الاول ٢٠١٣م

برعاية العتبة العباسية المقدسة

A research paper taken from
Al-Ameed Journal First Global Academic Conference under
the Auspices of General Directorate
of Holy Al-Abbas Shrine
held as of 25 to 26 -10- 2013
Under the slogan
Under the Shade of Al-Ameed
We Do Meet to Augment

ملخص البحث

ناقش هذا البحث مطلب (العدالة الاجتماعية)، وعدّه من أبرز المطالب الاجتماعية ضمن شعارات الثورة التونسية التي رفعتها الجماهير المنتفضة في مختلف السّاحات العامة وفي مختلف مواقع العمل منذ بداية الأحداث في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. بل يمكن القول أنّ مطلب (العدالة الاجتماعية) كان على رأس مطالب المنتفضين إلى جانب مطلب التّشغيل والحرية والديمقراطية..الخ.

ومن العلامات التي تؤكّد أولوية هذا المطلب وتعبّر عن مركزيته ضمن أهداف الثورة التونسية هو ظهور عبارات (العدالة الاجتماعية) و (المساواة) و(العدل) في أسماء عديد الأحزاب السّياسية والمنظمات الاجتماعية التي تأسّست بعد ١٤ جانفي ٢٠١١. إذ بلغ عدد الأحزاب التونسية التي وردت في أسمائها هذه العبارات ١٦ حزبا من مجموع ١١٤ حزبا شاركوا في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، لقد تم إدراج مطلب (العدالة الاجتماعية) في برامج جميع الأحزاب السّياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والأيديولوجية، حتى وإن تباينت أو تفاوتت درجات الإفصاح عنه أو التأكيد عليه وتحديد آليات تحقيقه في هذه البرامج. وهذا الأمر منطقي، لأنّ المظالم الاجتماعية وسياسات التّمييز والحرمان في أشكاله المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت أبرز الأسباب المباشرة التي أدّت إلى قيام هذه الثورة إلى جانب قضايا الفساد والاستبداد السّياسيين..الخ.

وخلص الباحث إلى أنّ تحقيق مطلب (العدالة الاجتماعية) يقتضي وجود إرادة سياسية مستقلة أولا، وتغيير المقاربة الاقتصادية الليبرالية التي تعتبر من أهم معوّقات النجاح في تحقيق هذا المطلب في تونس وفي الوطن العربي عموما .

Abstract

The current research paper manipulates the social justice that comes at the most reiterative utterance at the tongue of the Tunis people in the revolution of 17th December 2010, in time there are several parties taking this utterance as a name and map to their future program to manifest the hardship and misery people endure under the scourge of the former regime. There are certain signs that certify the priority of such a demand and reflect its precedence over other goals of the Tunis revolution; such signs are as follows : social justice , equality and justice that come as names of several political parties and social organizations after 14 January 2011.In time the number of the Tunis parties amount to 16 ones out of 114 that participate in 23October 2011 election. Moreover, the programme of most the parties, though different in intellectual base ideology, enrolls the demand for social justice.

The paper aims to state that no social justice is found without sheer independent political volition and it is necessary to change the liberal economical approach that is regarded as the main obstacle to reach fruition in Tunis in specificity and Arab homeland in general.

المقدمة

لاشكّ أنّ التجربة الثورية التي نبحث في خصائصها اليوم، مثّلت أهم حدث تاريخي في تونس منذ الاستقلال. وهذا الحدث التاريخي المهمّ امتد تأثيره ليشمل الوطن العربي كله. وعلى الرّغم من ذلك، فإنّه عندما نتابع مسار هذه الثورة منذ انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، نجد أنّ هذه «الملحمة» التاريخية بدأت تشهد حالة من المد والجزر والنّكوص، وتسير بخطوات متعرّجة ولا تسير وفق مسار واضح ومحدّد إلى الأمام. وتتجلى حالات النّكوص والعطالة الثورية في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما أسباب هذه الحالة من العطالة فهي كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. ومن أبرز تجلياتها فشل الحكومة المؤقتة في الاستجابة إلى مطالب الشّعب ونخص بالذكر منها مطلب «العدالة الاجتماعية». وعدم تحقيق «العدالة الاجتماعية» سوف يعيق التحوّل الديمقراطي ويعطل مشاريع التنمية في المجتمع. فقد أشار آخر تقرير حول «تحديات التنمية في الدّول العربية»[١] لسنة ٢٠١١ إلى أنّ الدّيمقراطية ضرورية في المنطقة، ولكن الفشل في معالجة تحديات «العدالة الاجتماعية» يعرّض التقدم العربي نحو التحوّل الدّيمقراطي إلى خطر الإحباط.

١) منطلقات الدّراسة

نشير في بداية هذه الورقة، أنّنا أمام مفهومين متقابلين وغير نهائيين ويحتاجان إلى مزيد من البحث. وهذه الدّراسة تقوم على منهجية الثنائية المصطلحية أي سوف تتناول قضية «العدالة الاجتماعية» في ظل الحراك الثوري الرّاهن بهدف الوقوف على معيقات تحقيق التّجانس بينهما. وطبيعة هذه العلاقة غير المتجانسة بينهما سوف

نبحث فيها عبر متغير (variable) النظام الاقتصادي ومنوال التنمية الذي اعتمدته الحكومة التونسية بعد انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١. لهذا، نطرح الإشكالية الرئيسة الآتية: إلى أي مدى يمكن القول إنّ هذه الانتخابات قد مثّلت كفن الثّورة[٢] في تونس؟

قبل البحث في طبيعة هذه العلاقة لابدّ من تأكيد النّقاط الآتية:

أولا: إنّ الفعل الثوري المفضي إلى التغيير النوعي لا يمكن أن يأتي من الخارج، بل لابدّ أن يصدر من الدّاخل. والثّورة الحقيقية لا يمكن أن يُخطّط لها من الخارج لأنّه مهما توفّرت لها من إمكانيات مادية ومعنوية لا يمكن أن تنجح في الدّاخل وستظل جسما غريبا عن المجتمع الذي لم يستبطن قيمها ولم يشارك في وضع آلياتها. وفي هذه الحالة عوض أن تتغيّر الأوضاع القديمة السّيئة والمتهالكة في الدّاخل، فإنّها سوف تترسّخ وتصبح متعفّنة أكثر.

ثانيا: نعتقد أنّنا أصبحنا نعيش في غمامة شاسعة ومتنامية من الخلط في استعمال كلمة «الثورة» حتى أنّ هذا المصطلح أصبح عند بعضنا مفهوما ضبابيا و (اسفنجيا). لقد الْتبست الأمور عندنا واختلطت منذ أن أصبح التّلاعب بالأقوال والأفعال سمة المشهد السّياسي التونسي، فكانت النتيجة هي الإفلاس السّياسي للحكومة والمعارضة معا، خطابا وممارسة.

فكلّ ما نشاهده من ظواهر اجتماعية «لا معيارية» (عنف مادي وسياسي واقتصادي وإعلامي..) في الحراك المجتمعي الرّاهن، تعبّر كلها عن غياب المقدّس في معنى الثورة لدى أغلب النّخب السّياسية والثقافية والاجتماعية في مجتمعنا العربي.

ثالثا: لا يمكننا اليوم، البحث في معيقات تحقيق مطلب «العدالة الاجتماعية» في أي قطر عربي دون ربطها بأزمة النَظام السّياسي والاقتصادي للدّولة العربية منذ الاستقلال. ومن ثَمّ، فإنّ أي عملية في التغيير أو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي باتت ضرورية وستظل من القضايا الشائكة التي لن نجد لها حلولا جاهزة ومُعلّبة، بل تقتضي اعتماد مقاربات تنموية جديدة خاصة بظروف المجتمع التونسي. ومن المهم أيضا، أن نعرف أنّ مسألة العدالة الاجتماعية لا يمكن فصلها عن فكرة حقوق الإنسان والدّيمقراطية والتنمية أي عن فكرة الكرامة والمواطنة في مختلف أبعادها.

٢) الثورة التّونسية ومطلب العدالة الاجتماعية

يعد مطلب «العدالة الاجتماعية» من أبرز المطالب الاجتماعية ضمن شعارات الثورة التونسية التي رفعتها الجماهير المنتفضة في مختلف السّاحات العامة وفي مختلف مواقع العمل منذ بداية الأحداث في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. بل يمكن القول إنّ مطلب «العدالة الاجتماعية» كان على رأس مطالب المنتفضين إلى جانب مطلب التّشغيل والحرية والديمقراطية...الخ.

ومن العلامات التي تؤكّد أولوية هذا المطلب وتعبّر عن مركزيته ضمن أهداف الثورة التونسية هو ظهور عبارات «العدالة الاجتماعية» و «المساواة» و«العدل» في أسماء العديد من الأحزاب السّياسية والمنظمات الاجتماعية التي أسست بعد ١٤ جانفي ٢٠١١. إذ بلغ عدد الأحزاب التونسية التي وردت في أسمائها هذه العبارات ١٦ حزبا من مجموع ١١٤ حزب شاركوا في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١. فضلا عن ذلك فقد أدرج مطلب «العدالة الاجتماعية» في برامج جميع الأحزاب السّياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والأيديولوجية، حتى وإن تباينت أو تفاوتت درجات الإفصاح عنه أو تأكيده وتحديد آليات تحقيقه في هذه البرامج. وهذا الأمر منطقي،

لأنّ المظالم الاجتماعية وسياسات التّمييز والحرمان في أشكاله المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت أبرز الأسباب المباشرة التي أدّت إلى قيام هذه الثورة إلى جانب قضايا الفساد والاستبداد السّياسيين..الخ.

أولا: العدالة الاجتماعية في برامج أحزاب الائتلاف الحكومي

تتكوّن الحكومة التونسية الحالية من ثلاثة أحزاب مختلفة ومتعارضة في مستوى خلفياتها السياسية والأيديولوجية، ولكنّها تلتقي في مستوى برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

أ- برنامج حزب «حركة النهضة»: (مرجعيته إسلامية)

يتكوّن شعار هذا الحزب من ثلاث كلمات وهي: الحرية والعدالة والتنمية. ويسعى بحسب ما ورد في برنامجه السّياسي الانتخابي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وذلك عبر «إرساء منوال تنموي وطني يوائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مهتديا بقيمنا الإسلامية... والنهوض بالاستثمار في كل القطاعات والمجالات وتعميق وتنويع التعاون والشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة. وتعد حركة النهضة الحرية والعدالة وتكريم الإنسان هي جوهر رسالة الإسلام».

ومن أبرز ملامح البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لحركة النهضة ما جاء في النقطتين (١٧ و١٩) من برنامجه الانتخابي. إذ نجد في النقطة عدد ١٧ تأكيد ما يلي:

تتبنى الحركة اقتصادا حرا ذا بعد اجتماعي يقوم على التكامل بين القطاعات الثلاثة: الخاص والعام والتعاوني ويكون دور الدولة فيه تعديليا لرعاية التوازن

الاجتماعي وضبط حركة السوق. وتشجع الحركة المبادرة والإبداع والمنافسة الشريفة والكسب المشروع وتحترم الملكية الخاصة وتحميها.

أما النقطة عدد ١٩ فتؤكّد ما يلي: تسعى الحركة إلى ترسيخ العدالة والتوازن بين الجهات والفئات وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة وحماية الفئات الضعيفة والحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة أسباب الفقر والتهميش.

ونجد في برنامج هذا الحزب الباب الذي ورد تحت عنوان «الاقتصاد والاجتماع: عدالة وتنمية ورفاه» تشخيصا للتحدّيات الكبرى للبلاد التونسية وهي:

- عجز المنوال الاقتصادي السّابق على حل مشكلات الاقتصاد التونسي وعلى رأسها البطالة والتفاوت الجهوي.
- غياب الحوكمة واستشراء ظاهرة الفساد.
- ارتفاع عدد العاطلين عن العمل خاصة من بين أصحاب الشهادات العليا.
- غياب الثقة لدى المتدخلين في الداخل والخارج..الخ.

أما منوال التنمية الذي يقترحه هذا الحزب فيقوم على:

- توسيع الشّراكات بهدف فتح آفاق أرحب للاقتصاد الوطني.
- تفعيل المضامين القيمية للمنوال التنموي بإحياء القيم الفاضلة التي تستند إلى المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية والإسلامية مثل الصدق والنزاهة والجدية وروح الإيثار ونظافة اليد..الخ.

ب) برنامج حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: (مرجعيته علمانية)

يؤكّد هذا الحزب في برنامجه الانتخابي وفي إطار السّياسة الاقتصادية

والاجتماعية على:تركيز مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن اقتصاد منفتح وحديث. وينطلق من أن واقع العولمة لا يحول دون إرساء نظام اقتصادي حر، منفتح وقائم على المعرفة والابتكار، تنهض الدولة فيه بدور تعديلي يضمن المحافظة على سيادتها، يقيم العدالة الاجتماعية، يحمي البيئة ويكون قادرا على مراعاة التوازنات النقدية والمالية. ويؤكد أن حرية المبادرة والملكية الفردية لا تمثل عائقا أمام تحقيق النموذج التنموي السليم.

وأهم ما ورد في السّياسة الاجتماعية هو أنّ حزب المؤتمر يسعى إلى: العمل على وضع نمط تنمية جديد يتحاشى ما أفرزه النمط السابق من فجوة اجتماعية وخلل في التوازن بين الجهات. ويدعو المؤتمر إلى تكريس « ميثاق وطني اجتماعي» تلتزم بموجبه جميع الأطراف الفعلة بالنمط الجديد للتنمية حيث لا مكان فيه للتهميش أو الإقصاء.

ج) برنامج حزب التكتل من أجل العمل والحريات:
(مرجعيته اليسار الوسطي)

يعمل حزب التكتل على تحقيق المبادئ الثّلاثة الآتية: الدّيمقراطية والعدالة الاجتماعية ودعم الهوية العربية الإسلامية الحداثية للشعب التونسي.

وقد جاء في برنامجه الانتخابي ما يلي: لقد عبّر التونسيون عن رفضهم لتلاشي قيم العمل والحرية والعدالة والتضامن. هذه القيم المترابطة بشكل حميمي هي التي استلهم منها التكتل جذوره منذ سنة ١٩٩٤، وهي الطموحات التي من أجلها ضحى شهداؤنا بحياتهم والتي سيعمل التكتل على تحقيقها حتى تتألق تونس إلى الأبد.

أما منوال التنمية لهذا الحزب فنجد فيه عديداً من النقاط التي ترتبط بالعدالة الاجتماعية وهي:

- إعادة الدور التّعديلي للدولة الضّامن للانسجام الاجتماعي وللتّنمية المستديمة.
- الحرص على دفع الاستثمار وروح المبادرة في إطار نموذج تنموي جديد.
- السّعي إلى تقليص التّفاوت بين الجهات وتعزيز التطور الاقتصادي المتوازن.
- العمل من أجل اقتصاد متفتح على مزيد من الأسواق العالمية.

ثانيا: من التعددية السّياسية إلى الوحدة في البرامج الاقتصادية

ما نلاحظه من خلال هذه البرامج الانتخابية أنّ هناك اتفاقاً بين الأحزاب السّياسية الثلاثة المكوّنة للإئتلاف للحكومي في الدّعوة إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية ومشاكل التهميش والحد من الفقر..الخ أي هناك اجماع بينها على أنّ غياب «العدالة الاجتماعية» كان من أهم أسباب الثورة التونسية. ومن ثمّ، فإنّ العدالة الاجتماعية تقتضي اعتماد منوال اقتصادي جديد يختلف عن المنوال الاقتصادي السّابق. فالاختلاف بين الأحزاب الثلاثة على المستوى الأيديولوجي والسياسي لم يمنعها من الالتقاء حول نفس المقاربة الاقتصادية في التنمية وفق ما ورد في برامجها الانتخابية. وتعبّر هذه الحالة اللاّفتة، من التّعارض والتوافق، عن ظاهرة التوظيف السّياسي لقيم العدالة الاجتماعية ولحقوق الإنسان عامة عبر البرامج الانتخابية التعبوية ولو وقع التنكّر لها في مستوى الممارسة العملية بعد الانتخابات.

فحزب «حركة النهضة» ذو المرجعية الإسلامية يقرّ مبدأ الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية ونظام اقتصاد السّوق مع إلباس هذا البرنامج لباسًا دينياً إسلامياً. والحرية الاقتصادية و«المنافسة الشّريفة» بالنسبة إليه هي أساس التقدم والرّقي.

ويعتقد هذا الحزب أنّ برنامجه السّياسي هو جوهر رسالة الإسلام. ومن الواضح أنّ هذا الحزب الذي يمتلك الأغلبية في المجلس التأسيسي والحكومة، قد تبنّى نظاما اقتصاديا رأسماليا وليبراليا يقوم على مبدأ المنافسة الحرّة واقتصاد السوق والتشجيع على الانفتاح الاقتصادي. ولم يشذّ الشّريكان الآخران في هذه الحكومة عن هذا التوجه الاقتصادي والاجتماعي في منوال التنمية.

إذاً، يمكن القول إنّ الحكومة التونسية التي تشكلت بعد انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ قد بقيت وفية في توجهّها الاقتصادي والاجتماعي العام إلى المقاربة الاقتصادية الليبرالية التي اعتمدتها تونس منذ الاستقلال. وكل المضامين والمفاهيم والقيم التي وردت في برامجها الانتخابية لا تستهدف تحقيق مطلب «العدالة الاجتماعية» بقدر ما تستهدف تحسين مواقع هذه الأحزاب في المشهد السّياسي التونسي، وحجب المسائل الحقيقية المكوّنة لمشاريعها الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تلوينها بحسب الظروف والغاية واللحظة التاريخية. فعلى الرّغم من أنّ الدّين الإسلامي في ترتيبه للقيم الاجتماعية أعطى لمفهوم العدالة في التوزيع أفضلية على الحرية الشخصية، وعلى الرّغم من أنّ الإسلام يؤكّد حقوق الفقراء في أموال الأغنياء أكثر بكثير مما يؤكّد الحرية الفردية المطلقة في تجميع الثروة والتصرف فيها[٣]، فإنّ هذه الحكومة بقيادة حزب «حركة النهضة» الإسلامية قد اختارت مسارا تنمويا لا يتوافق مع التعاليم الإسلامية ولا يخدم مطلب العدالة الاجتماعية.

٣) سياسات الحكومة التونسية بعد الثورة وتعارضها مع العدالة الاجتماعية

إنّ التظاهر باحترام الدّيمقراطية لا يعني أنّه يمكن لهذه الحكومة أن تغيّر قانون اللّعبة القديم طالما أنّ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لم تتغير، ولم يقع إعدادها

بطريقة ديمقراطية وشفافة. فالديمقراطية وحدها لا يمكن أن تعالج بها أي حكومة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الدّقيقة ولا يمكن أن تمتصّ بها الضّغط الشّعبي الداخلي اليومي. لذلك، نلاحظ أنّ هناك ازدواجية ومناورة وتنكراً لمضامين الخطاب السّياسي الذي أعلنته أحزاب الإئتلاف الحكومي في أثناء حملتها الانتخابية.

إنّ تحقيق أهداف الثورة يقتضي إزالة كل المعوّقات المتراكمة من النظم السياسية والاقتصادية القديمة، سواء كانت هذه المعوّقات تشريعية أو مؤسّساتية أو مالية أي يستدعي مواجهة هذه المعوقات أو الإكراهات (les contraintes) من خلال الاعتراف بها أولاً، ثم وضع تصورات عملية لحلها ثانياً، والتّعامل معها ببرامج وسياسات استراتيجية متكاملة وبمقاربة تشاركية ـ وطنية جامعة وليس عبر حصرها في وزارة أو إدارة بعينها ثالثاً.

أولا: لم نجد في وثيقة «مشروع الدّستور الجديد» أي إشارة ولو ضمنية إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ستعتمده الدّولة. وكلمة «العدالة» لم ترد إلا في الفقرة الأولى من توطئة هذا الدستور. وقد وردت هذه العبارة في معناها العام على النحو الآتي: «نحن نواب الشّعب التونسي، أعضاء المجلس الوطني التأسيسي المنتخبين باستحقاق ثورة الكرامة والحرية والعدالة». وهذا القصور في عدم «دسترة» أهم مطلب من مطالب الثورة التونسية، وفي عدم تحديد طبيعة التوجه الاقتصادي للدّولة في أعلى نص قانوني منظم للمجتمع، هو دليل واضح على عدم اهتمام «نواب الحكومة»[٤] في «المجلس الوطني التأسيسي» بتغيير منوال التنمية الذي اعتمده النظام السّابق. وهذه الثغرة القانونية بعد «ثورة الكرامة»[٥] قد تقصي فئات اجتماعية بكاملها من حقها في التنمية سواء عبر قوانين الاستثمار والامتيازات الضريبية أو من خلال اتفاقيات المناطق الحرة التي لا يمكن للقوانين الأساسية أن تسري عليها.

ثانيا: ورد في إحدى الوثائق الرّسمية المنشورة تحت عنوان «استراتيجية التنمية لتونس الجديدة»[٦] في شهر ماي ٢٠١٢ ما يلي: «سعيا إلى تجاوز الإشكالية التنموية القائمة والاخلالات الهيكلية المطروحة وتجسيم الطموحات والمطالب المشروعة التي جاءت من أجلها الثورة والتي من أهمها التشغيل وتنمية المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش والعدالة الاجتماعية وضمانا لمكاسب الثورة في حد ذاتها استوجب العمل صياغة وثيقة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتجسيم هذه الأولوية والصعود إلى درجات أرفع في سلم التنمية في الفترة المقبلة».

ثم تضيف هذه الوثيقة في موضع آخر: «أنّ هذه التوجّهات تتمحور أساسا حول تركيز مقوّمات الحكم الرّشيد وتكريس اللامركزية والمشاركة الشعبية وشمولية التنمية وتعصير هيكلة الاقتصاد والترفيع في الإنتاجية...بالإضافة إلى تكوين شراكة دائمة بين القطاعين العام والخاص وإعادة تأهيل القطاع العام والمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة».

ثم تؤكّد أنّ: «الاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة إلى تونس يمثل خيارا استراتيجيا لدفع عجلة النمو وإحداث مواطن الشغل ونقل التكنولوجيا والإستفادة من الخبرات وتمويل التنمية...».

يبدو من خلال هذه الوثيقة التي أصدرتها أوّل حكومة تونسية بعد انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، أنّ السّياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الحكومة لم تأت ببرنامج تنموي جديد، بل لقد حافظت على جميع مضامين ومفردات النّظام الاقتصادي السّابق وتوجهاته. وهذا مؤشّر على أنّ هذه الحكومة بقيادة حزب «حركة النهضة» ليس لها أي برنامج أو مشروع اقتصادي واجتماعي جديدين تحدث بهما التغيير الحقيقي والنوعي في المشهد التنموي التونسي في المستقبل، خاصة في ظل مناخ

الإقصاء وغياب الحافزّية لتشريك مختلف القوى الاجتماعية والسّياسية الأخرى حتى من داخل الائتلاف الحكومي أحيانا، في وضع هذه السّياسات والبرامج واقتراح الحلول لمختلف المشاكل والصّعوبات التي تمر بها البلاد. بل لقد عبّرت هذه الحكومة عن التزامها بجميع الاتفاقيات الاقتصادية السّابقة مع الدّول والمؤسّسات المالية العالمية المانحة وعبّرت عن العمل بمقتضياتها وبشروطها.

ثالثا: ذكر رئيس الحكومة المؤقتة «حمادي الجبالي» في إحدى تدخّلاته أمام المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة يوم ٢٣جانفي ٢٠١٢ أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تتحقق من خلال الرّفع من نسبة الاستثمار الخارجي. وأنّه من الصّعوبات التي تعترض التنمية في تونس هي تحدي التّشغيل، والتشغيل يقتضي التشجيع على الاستثمار الخارجي. فهذا الموقف أو التوجه الاقتصادي القائم على مغازلة المستثمرين الأجانب، والضّغط على الفقراء ومحدودي الدّخل، يؤكّد لنا أن هذه الحكومة لم تتخذ أي خطوة تفصح عن وجود نية حقيقية لتحقيق تنمية وطنية مستقلة. وهذا «السّلوك الرّيعي» في التّنمية والذي يراهن على تنمية الاقتصاد عبر «الهبات» الخارجية تارة، وعبر «الشّراكة المميّزة» مع الاتحاد الأوروبي تارة أخرى، ليس سلوكا «ثوريا»، وإنّما هو سلوك مضاد للصالح الاجتماعي ولأهداف الثّورة التونسية ومسبّب للفساد أيضا.

لقد دعا «تقرير التنمية البشرية العربي لعام ٢٠٠٩» الدول العربية إلى ضرورة التخلي عن «النّموذج الرّيعي» في الاقتصاد الذي ساد المنطقة لوقت طويل وإلى ضرورة تبني نموذج تنموي جديد يكفل مبادئ المساءلة والمشاركة الشعبية. وأشارت العديد من التقارير الدولية مثل «التقرير الدولي حول التنمية الإنسانية» أو التقرير السّنوي الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» (PNUD) أنّ السياسة

الاقتصادية التي تركّز على «الاستثمار الخارجي» فشلت في السّابق وتعثّرت مرارًا وتكرارًا ولم تسهم في تحقيق التنمية في البلدان النامية إلا بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى ٠,٢٥ ٪ لأنّ هذه الاستثمارات تسعى دائما إلى تحقيق «أرباح ريعية» دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات الدّول النامية أو السعي إلى تطويرها، وظلّ حافز الرّبح هو المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات. فمعاهدة التجارة الحرة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية أدّت في النهاية إلى عجز بلدان العالم الثالث عن تطوير المبادلات جنوب ـ جنوب التي قد تسمح لهم بالخلاص جزئيا من هذه البنية العمودية للاقتصاد العالمي[٧].

فمنذ إبرام تونس «اتفاقية الشّراكة مع الاتحاد الأوروبي»[٨] سنة ١٩٩٥، وبحسب ما أشارت إليه العديد من التقارير الاقتصادية، فإنّ الاستثمار الخارجي لم يؤدّ إلا إلى تعميق الهشاشة في الاقتصاد الوطني التونسي، حيث أصبح الرّأسمال الأجنبي يتحكم في أكثر من ٥٤٪ من إجمالي صادرات البلاد منذ سنة ٢٠٠٨. وتمكّن المستثمرون الأجانب من التغلغل في اقتصادنا الوطني ومن السّيطرة على أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية (الميكانيكية والكهربائية ٨٧٪) والنّسيج والنفط والفسفاط... الخ. كل ذلك تم نتيجة اتّباع سياسة الخوصصة وتحرير الأسعار والإعفاءات الضريبية لهؤلاء المستثمرين دون النّظر إلى تبعاتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السّلبية حاضرا ومستقبلا.

فضلا عن ذلك، هناك كثير من القوانين الأخرى ومن أبرزها «قانون المنافسة والأسعار»[٩] الذي يشرّع سياسة تحرير الأسعار عبر آليات متعدّدة مثل: تحرير سياسة الاستثمار وتحرير الأسعار الداخلية وتخلي الدّولة عن تحديد الأنشطة التنافسية وخوصصة المؤسّسات التابعة لها..الخ. فكل هذه الاتفاقيات والقوانين لم

تكن في صالح اقتصاديات الدّول النامية، بل قيّدتها وعطّلت مشاريعها التنموية. فمعاهدة التجارة الحرة بين دول العالم الثالث والدّول الصناعية أدت في النهاية إلى عجز بلدان العالم الثالث عن تطوير المبادلات جنوب – جنوب التي قد تسمح لهم بالخلاص جزئيا من هذه البنية العمودية للاقتصاد العالمي[١٠].

نعتقد أنّ جميع قرارات الحكومة الانتقالية أصبحت على المحك نتيجة فشلها في وضع برامج اقتصادية واجتماعية مقنعة لدى العامة والخاصة. لقد أقرّت من خلال مشاركتها في «مؤتمر دافوس» و «مؤتمر التعاون الأوروبي» والاتفاقيات الثنائية» مع المانحين الأوروبيين والخليجيين، أنهّا وفية لاعتماد التوجه الرّأسمالي الليبرالي. ومن المؤكد أنّ هذه الإتفاقيات تقتضي تقليص دور الدّولة في توجيه الاقتصاد والبرامج التنموية. وهذه السياسة لم يجن منها الشّعب التونسي على مدى خمسة عقود سوى الفقر والتّهميش والبطالة. لقد دعا «تقرير التنمية البشرية العربي لعام ٢٠٠٩» الدول العربية إلى ضرورة التخلي عن «النّموذج الرّيعي» في الاقتصاد الذي ساد المنطقة لوقت طويل وإلى ضرورة تبني نموذج تنموي جديد يكفل مبادئ المساءلة والمشاركة الشعبية.

ولعلّ الخطورة الأكبر في إتباع هذه السّياسة الاقتصادية الليبرالية وفتح الأسواق الداخلية للاستثمارات الخارجية في تونس بعد ١٤ جانفي ٢٠١١، أنّها تتم بشكل متسرّع دون مراجعة للشّروط القانونية والتنظيمية اللاّزمة لها التي يمكن أن تجعل منها ذات فاعلية على المستوى الوطني.

رابعا: إنّ الرّأسمالية العالمية التي يرون فيها خلاصهم لن تحقق لهم الأماني الوطنية اجتماعيا أو اقتصاديا. كما أنّ الرّأسمالية الوطنية لا تملك نظريا غير مسلكين: إما أن تعمل متنافسة مع الرّأسمالية العالمية أو تعمل متحالفة معها. فالحل الأوّل

لم تعد قادرة عليه في أي بلد من العالم الثالث، والحل الثاني (البديل) يعني التخلي عن الوطنية[١١]. واللّعبة اليوم، لا تدور حول مصير القطاع العام ودور الدّولة في توجيه الاقتصاد، بل تدور حول مصير الوطن ذاته. وإنّ تحقيق أماني الشّعب من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية لا تتوقف على النوايا الطيبة والشّعارات السياسية «التعبوية» في أثناء الحملات الانتخابية، بل تتطلب تغييرا نوعيا في السّياسات والمقاربات الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. أمّا مؤسّسات الدولة فلن تكون فاعلة في تحقيق أهداف الثورة إلا إذا اقترنت بصفات ثلاث: وهي صفات لصيقة من النّظام الدّيمقراطي وهي صفة «التّمثيل» وصفة «الالتزام» بالسّياسات عبر الزّمن وصفة «الاتّساق» وغياب التناقض بين هذه السّياسات[١٢].

إنّ الرّهان على سياسة «النّهب الخارجي» و «السّلوك الريعي» اللّذين اعتمدتهما الحكومة الانتقالية لن يفضيا إلا إلى مزيد توطيد للتبعية الاقتصادية والسياسية وإلى مزيد تعفّن المناخ الاجتماعي والاقتصادي أكثر في المستقبل. لأنّ هذه المقاربة الاقتصادية الريعية في التنمية التي اعتمدتها تونس منذ نصف قرن، لم يحصد منها الشّعب إلا نموذج «مجتمع المناولة» الذي تشرّع فيه عبودية الإنسان اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وحقوقيا. ولذلك، فالأخطار الحقيقية التي باتت تهدّد مسار الثورة التونسية ليس التهميش السّياسي فقط، وإنّما أيضا التهميش الاجتماعي نتيجة عدم الاكتراث بشروط تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم التنصيص على آلياتها في مختلف مشاريع النّصوص القانونية الأساسية والعادية. وإنّ سياسة المناولة للقطاعات الاقتصادية كانت مصدر التهميش الاجتماعي والاقتصادي، والتمسّك بها اليوم، سوف يزيد من ظواهر الفساد والانحرافات في جميع المجالات وقد يؤسّس إلى ثقافة العنف والتفتيت في بنية المجتمع التونسي في المستقبل. فلا يكفي أن يعرف الإنسان أنّه مقهور، بل ينبغي عليه أن يعرف أيضا كيف تم قهره حتى يستطيع أن يرفع عن

نفسه هذا القهر. لقد ورد في إحدى التقارير الصادرة عن «مكتب العمل الدولي» تحت شعار «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية» لسنة ٢٠٠٩، أنّ الدول التي نجد فيها شبكات قوية للحماية الاجتماعية تبقى أقل عرضة للأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية من تلك التي تضعف بها هذه الشبكات. كما أنّ تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤديان إلى الارتقاء بصحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم، وارتفاع قدرة أبنائهم على التعلم[١٣]. ومن ثم، فإنّ غياب العدالة الاجتماعية وعدم المساواة في توزيع ثروات البلاد على جميع الجهات والفئات الاجتماعية تعد من معيقات تحقيق التنمية في المجتمع. ومثلما تقول «المفوضية السامية للتنمية» التابعة للأمم المتحدة إنّ الحق في التنمية حق لا يمكن إعماله إلا بوجود إطار سليم للمساءلة الوطنية والدولية يقوم على احترام العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان[١٤].إذا، هناك بديهة بسيطة منطقية وعلمية تفرض نفسها وهي: أنّه لكي نحقق «العدالة الاجتماعية» بعد الثورة يجب أن نقضي أولا على أسباب عدم تحققها.

إنّ حل معضلة «العدالة الاجتماعية» تقتضي أن نعيد الاعتبار إلى دور الدّولة في توجيه التنمية أي من خلال ما يسمّى «الإرشاد الاستراتيجي»[١٥] الذي ينطلق من خلال دور الدّولة المركزي في توجيه عمليات التنمية وتكون هي «الفاعل المحفّز» والموجّه في إحداث التغيير الجوهري في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني. وأن تعمل الحكومة وفق المقاربة التّشاركية أي تبتعد عن منطق الإقصاء في وضع النموذج التنموي الجديد حتى تنتقل بالبلاد إلى مرحلة جديدة تستند فيها إلى الاعتماد على مواردها الذاتية ـ المادية والبشرية ـ وعلى مفهوم «التنمية المستدامة»، خطابا وممارسة، في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خامسا: ينبغي علينا أن ننتبه على عواقب هذه السّياسة الاقتصادية التي لم تطرح بدائل حقيقية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فإذا كان القطاع الخاص أقدر على صناعة الثروة، فإنّ الحكومات هي الأقدر على تحقيق التنمية عندما تتوافر شروطها[١٦]. وذكر «جون رولز» (John Rawls)[١٧] في نظريته حول «العدالة كإنصاف» (A Theory of Justice) (٢٠٠)، أنّ قيمة الكلام عن الإنصاف في نظام ديمقراطي ليبرالي، رأسمالي هو بقيمة ذر الرّماد في العيون[١٨]. فهذه البرامج والمقاربات التي اعتمدتها الحكومة التونسية بقيادة حركة النهضة – المعلنة والمخفية – ليست إلا «عملية لصوصية» جديدة مثل سابقاتها تعيد إنتاج النظام الاقتصادي القديم ولكن هذه المرّة «بلبوس ثوري» أو تحت خيمة «الشّرعية الانتخابية».

يبدو أنّ المناصب الوزارية أو الرّئاسية أو النّيابية الجديدة، قد جعلت حكّامنا الجدد لا يبصرون. ومن ثم، فقد وجدوا أنفسهم مثل سابقيهم في مواجهة مع المظاهرات والاحتجاجات والغضب الشّعبي اليومي. لكنهم اكتفوا، هذه المرّة، بترديد حجة واحدة، يدافعون بها عن أنفسهم وهي: «لقد انتخبنا ديمقراطيا» وكأن لهذا الانتخاب فضيلة سحرية[١٩]. في حين أنّ البلاد تمر بمرحلة تاريخية دقيقة لا تقبل التلفيق أو الحنث بالوعود الانتخابية أو في عدم تحمل المسؤولية. بل إنّ هذه المرحلة الانتقالية تتطلب الحكم الرّشيد الذي يؤدّي فعلا إلى قيام دولة كفؤ وفعالة ونزيهة[٢٠]. أما اعتماد «السّلوك الريعي»[٢١] الذي أفسد في السّابق قدرة الدولة على مواجهة تحديات التنمية، ومنعها من الاستجابة إلى مطالب الشعب في تحقيق العدالة الاجتماعية لن يفضي إلا إلى انتفاضات اجتماعية جديدة.

فالحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستظل حكومة فاقدة للشّرعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه

الشّرعية. بل هناك من يذهب إلى القول بأنّ افتقار النظام السّياسي في الدّولة إلى الديمقراطية التي تستهدف تحقيق مطالب الشعب قد يعود أصلا إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية[٢٢]. والمجتمعات التي تفتقد فيها المساواة تكون عرضة بدرجة أكبر من غيرها إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. والاضطرابات التي شهدها العالم منذ خمس سنوات على الأقل (منذ بداية الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٧) وخاصة في بعض دول أوروبا الغربية مثل اسبانيا واليونان وإيطاليا... الخ تؤكّد العلاقة المتلازمة بين السياسات الاقتصادية في التقشف والزيادة في الضّرائب والتمييز بين الفقراء والأغنياء المتبعة في هذه الدّول من أجل حل مشكلات المديونية والتنمية وبين الاحتجاجات الشّعبية التي أصبحت تحدث فيها من حين لآخر. فكيف يمكن للدّولة التي لم يعد فيها القطاع العمومي يمثل المصدر الرّئيس للتوظيف، ولم تعد فيه مؤسّساتها الإنتاجية والخدماتية اللاّعب الرئيس في الاقتصاد والموجهة له من أن تحقق فعلا مطلب العدالة الاجتماعية؟

الخاتمة

إنّ فقدان الشّعب التونسي الثقة في من ائتمنهم على تحقيق أهداف ثورته يعتبر أهم معضلة أو أكبر تحد داخلي تواجهه أوّل حكومة بعد انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ بقيادة حركة النهضة الإسلامية. لهذا، ستظل هذه الحكومة تواجه المشاكل القديمة نفسها والمستجدّة بعد ثورة ١٤ جانفي ٢٠١٠، من غياب للاستقرار الاجتماعي إلى الانفلات الاقتصادي والتفكك المؤسّساتي، وصولا إلى الانتفاضات الشعبية خاصة بالمناطق التي كانت – ومازالت – مهمّشة ومحرومة من حقها في التنمية والعدالة الاجتماعية على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن. لأنّ الديمقراطية و «الشرعية الانتخابية» ليست هي الحل لمثل هذه المشكلات، ولكنّها طريقة للتّعامل مع هذه المشكلات من أجل حلها أي إنّها أسلوب في الحكم والإدارة والحياة عموما وليست غايتها.

يمكن القول إنّ تحقيق مطلب «العدالة الاجتماعية» يقتضي وجود إرادة سياسية مستقلة أولا، وتغيير المقاربة الاقتصادية الليبرالية التي تعتبر من أهم معوّقات النجاح في تحقيق هذا المطلب في تونس وفي الوطن العربي عموما ثانيا. فالمقاربة الاقتصادية اللّيبرالية لا تتوافق مع أهداف ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١، بقدر تجانسها مع حماية مصالح المستثمرين على حساب مصالح المواطنين. لذا فإنّ العلاقة بين النّظام الاقتصادي اللّيبرالي والعدالة الاجتماعية تقوم على التّماثل بين منطقين متعارضين. إذ لكلّ منهما وسائله وأهدافه، ولا يمكن لأحدهما أن يهيمن على المجتمع إلا بموت الآخر.

.....

١. صدر هذا التقرير تحت شعار «نحو دولة تنموية في المنطقة العربية» من «برنامج الأمم المتحدة الانمائي» في ١٩ فبراير ٢٠١٢. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:http:// arabstates.undop.org

٢. Cf. Jeff Goodwin, No other Way out; States and Revolutionnary Movements 1945-1991, Combridge University Press, 2001.

٣. محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ٦٣.

٤. يبدو لنا أن عبارة «نواب الحكومة» هي الأفضل للتعبير عن المشهد السياسي في تونس اليوم، لأن أغلب النواب في «المجلس الوطني التأسيسي» لا يعبّرون عن مطالب الشعب الذي انتخبهم، بقدر ما يعبّرون عن سياسة الحكومة ويشرّعون لتوجهاتها السياسية والاقتصادية.

٥. صالح المازقي، ثورة الكرامة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، جوان ٢٠١٢.

٦. وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، تونس في ماي ٢٠١٢، ص ص ٢ـ ٩.

٧. توماس كوترو و ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٢٦٢.

٨. لقد كانت تونس أوّل دولة عربية تبرم «اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي» في ١٧ جويلية ١٩٩٥. وتتكون هذه الاتفاقية من ديباجة وست وتسعين مادة. وقد دخلت حيز التنفيذ في ٠١ مارس ١٩٩٨.

٩. قانون عدد ٦٤ لسنة ١٩٩١ الصادر في ٢٩ جويلية ١٩٩١.

١٠. توماس كوترو و ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين، أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نخلة فريفر، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٢٦٢.

١١. عصمت سيف الدولة، رأسماليون وطنيون ورأسمالية خائنة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٧.

١٢. طاهر حمدي كنعان، « الاقتصاد السياسي للحرية والتنمية الإنسانية، من، الإصلاح في العالم العربي: الإمكانات والعوائق «لسيناريو الإزدهار»، مركز القدس للدراسات السياسية ومؤسسة كونراد أدناور، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

١٣. مكتب العمل الدولي، «حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية»، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل

الدولي، الدورة المائة، جنيف ٢٠١١.
١٤. مكتب المفوض السامي، إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية في ذكراه الخامسة والعشرون.
١٥. محمود عبد الفضيل، التجربة الآسيوية في التنمية والدروس المستفادة مع إشارة خاصة إلى تجربة ماليزيا، ورد في، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، بيروت، ص ٣٣٥.
١٦. ورد في محمد دياب، «الخصخصة من الاحتكار العام إلى الاحتكار الخاص»، مجلة العربي، العدد ٥٠٧، فيفري ٢٠٠١، ص٣٤.
١٧. جون رولز (John Rawls)، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، (المنظمة العربية للترجمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
١٨. جون رولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، المرجع السابق، ص ٤٣.
١٩. إنياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين، مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طبعة ٢٠٠٧، ص ١٣٩.
٢٠. cf. Ernest Guellner, Conditons of liberty: civil Society and Its Rivals, (London: Hanich Hamilton), 1994.
٢١. أنظر تقرير «تحديات التنمية العربية ٢٠١١، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية» مرجع سابق.
٢٢. ابراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر»، المنتدى الإقليمي حول:اقتصاديات الربيع العربي (١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٢)، البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية.